مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية
Ru'aa Fikriyya is an international scientific journal specializing in legal, economic, and humanities sciences

إشكالية مفهوم النص بين المرجعية التراثية والتأويل الحداثي في شمال إفريقيا

نصر حامد أبو زيد أنموذجا

د. عبد الحي ادعيكل، أستاذ بالتعليم الثانوي التأهيلي

ملخص البحث:

يعد مفهوم "النص" من المفاهيم المركزية في التراث الإسلامي، إذ حظي بعناية كبيرة منذ العهود الأولى لدى اللغويين والفقهاء والأصوليين، فاتسم بالوضوح في معناه ووظيفته. غير أن هذا المفهوم عرف محاولات للتفكيك وإعادة التأويل في سياقات فكرية حداثية، خاصة في شمال إفريقيا، من خلال استدعاء مناهج غربية تفترض للنص دلالة منفتحة وغير ثابتة، متأثرة بسياقاتها التاريخية والثقافية. وقد شكل مشروع نصر حامد أبو زيد أحد أبرز النماذج التي سعت إلى إعادة تأويل النص الديني ضمن أفق حداثي، مستلهما المناهج اللسانية والتأويلية الغربية، دون مراعاة كافية للخصوصية المعرفية والمرجعية للنصوص الشرعية. فبينما يرتكز النص في الثقافة العربية والإسلامية على الثبوت والوضوح والقدسية، ينطلق مفهوم النص في الفكر الغربي من إشكالات تاريخية النصوص المقدسة وتعدد قراءاتها. ومن ثم جاءت هذه الدراسة لبيان حقيقة مفهوم "النص" بين التراث الإسلامي والغربي، مع تقديم قراءة نقدية لهذا المفهوم.

Abstract :

The concept of the “text” is one of the central notions in Islamic heritage, as it received great attention from early linguists, jurists, and legal theorists, and was characterized by clarity in both meaning and function. However, this concept has been subject to attempts at deconstruction and reinterpretation within modern intellectual contexts, particularly in North Africa, through the adoption of Western approaches that view the text as open-ended and unstable, shaped by historical and cultural contexts. Nasr Hamid Abu Zayd’s project represents one of the most prominent models seeking to reinterpret the religious text within a modern framework, drawing on Western linguistic and hermeneutical methods without sufficient consideration of the epistemological and referential specificity of Islamic sacred texts. While the text in Arab-Islamic culture is grounded in fixity, clarity, and sanctity, the concept of the text in Western thought often emerges from issues related to the historicity of sacred texts and the plurality of their readings. Accordingly, this study aims to clarify the nature of the concept of “text” between Islamic and Western traditions and to offer a critical reading of this concept.

تمهيد:

يعد البحث في مفهوم "النص" من المباحث الأساسية في الدراسات الإسلامية المعاصرة، نظرا لما لهذا المفهوم من دور محوري في عملية الفهم والتأويل والاستنباط. فالنصوص، وخاصة النصوص الشرعية، تشكل المصدر الأصيل للتشريع والفكر الديني، وقد حظيت بعناية فائقة في التراث الإسلامي، حيث نشأت علوم متعددة لخدمتها، كعلوم اللغة والبلاغة، وعلوم أصول الفقه، وعلوم القرآن، والحديث، وغيرها.

غير أن الساحة الفكرية في العصر الحديث، خاصة في شمال إفريقيا، تشهد دعوات متزايدة إلى إعادة النظر في طريقة التعامل مع النصوص الدينية، من خلال اعتماد مناهج قراءة حداثية مستمدة من البيئة الغربية، دون مراعاة لخصوصية النص الشرعي، ولا لطبيعة السياق الثقافي والمعرفي الإسلامي الذي نشأ فيه.

هذا التحول المفاهيمي يثير إشكالات عميقة حول مدى مشروعية تلك المناهج وجدواها في التعامل مع النصوص الإسلامية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه من خلال نموذج نصر حامد أبو زيد، الذي يعد من أبرز رموز هذا التوجه في الفكر العربي الحديث.

-إشكالية الموضوع: ما أوجه التباين بين مفهوم "النص" في المرجعية التراثية الإسلامية ومفهومه في التأويل الحداثي؟

وما مدى تأثير هذا التباين على آليات فهم النصوص الدينية، خصوصا في السياق الفكري لشمال إفريقيا من خلال مشروع نصر حامد أبو زيد؟

-القيمة العلمية والعملية للموضوع:

تبرز القيمة العلمية لهذا البحث من خلال سعيه لتفكيك أحد المفاهيم المركزية في الفكر الإسلامي، وهو "النص"، من خلال مقارنة مرجعيته التراثية الأصيلة بالتصورات الحداثية المؤثرة في الفكر العربي المعاصر.

كما تكمن القيمة العملية في توضيح الأثر العميق الذي يخلفه تبني التصورات الحداثية، المستندة إلى مرجعيات غربية، على طريقة فهم النصوص الدينية، وتأويلها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إسقاط مناهج تأويلية غير منضبطة على النصوص الشرعية.

ويحاول البحث إبراز الفرق بين التعامل الأصيل مع النص في الثقافة الإسلامية، والذي يقوم على الثبوت واليقين والانضباط المنهجي، وبين التعامل الحداثي الذي يخضع النص للتاريخية والنسبية والتعددية التأويلية.

-**منهج البحث:** اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد منهجية متعددة الأبعاد، تمكن من الإحاطة بالمفاهيم في سياقاتها المختلفة، وقد اعتمدت المناهج الآتية:

-**المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف مفهوم "النص" في كل من المرجعية الإسلامية والمرجعية الحداثية، وتحليل أبعاده وسياقاته المختلفة.

-**المنهج المقارن:** للمقارنة بين التصورات التراثية والحداثية لمفهوم النص، مع التركيز على النموذج الذي يقدمه نصر حامد أبو زيد.

-**المنهج النقدي:** لتفكيك الأسس الفكرية والمعرفية التي تقوم عليها المقاربات الحداثية، وبيان حدودها ومآلاتها.

-**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز خصوصية مفهوم "النص" في المرجعية الإسلامية التراثية.
- الكشف عن الخلفيات الفلسفية والمنهجية التي تحكم التصورات الحداثية للنص.
- تحليل النموذج الحداثي لدى نصر حامد أبو زيد في ضوء المرجعية الإسلامية.
- الدفاع عن مركزية النص الشرعي، ورفض محاولات تسويته بالنصوص البشرية أو المحرفة.
- التنبيه إلى خطورة إسقاط المناهج الغربية على النصوص الإسلامية دون تمييز أو تأصيل.

-**خطة البحث:**

المبحث الأول: مفهوم النص في المرجعية الإسلامية

- **المطلب الأول** :تعريف النص في اللغة والاصطلاح
- **المطلب الثاني** :تطور مفهوم النص في العلوم الشرعية
  - **الفرع الأول** :مفهوم النص عند الفقهاء (المدرسة الفقهية)
  - **الفرع الثاني** :مفهوم النص عند الأصوليين (المدرسة الكلامية)

المبحث الثاني: مفهوم النص في الفكر الغربي

- **المطلب الأول** :مفهوم النص في المعاجم والمصطلحات الغربية
- **المطلب الثاني** :تطور دلالة النص في المدارس التأويلية الغربية
  - **الفرع الأول** :البنيوية وما بعد البنيوية
  - **الفرع الثاني** :التأويل الفلسفي
  - **الفرع الثالث** :أزمة النص في الفكر الغربي (نقد النصوص الدينية)

المبحث الثالث: مفهوم النص في الفكر العربي الحداثي – نصر حامد أبو زيد أنموذجا

- **المطلب الأول** :الخلفيات المنهجية والمعرفية لتصور نصر حامد أبو زيد للنص
- **المطلب الثاني** :أبعاد مشروعه في تأويل النص الديني
  - **الفرع الأول** :التأويل التاريخي والاجتماعي للنص
  - **الفرع الثاني** :إشكالات الثبات والتعدد في دلالة النص
- **المطلب الثالث** :نقد التصور الحداثي في ضوء المرجعية الإسلامية

خاتمة

المبحث الأول: مفهوم النص في التراث الإسلامي

خلال محاولتنا للبحث عن مفهوم "النص" نجد كما هائلا من التعريفات، تختلف عن بعضها البعض ذلك راجع بطبيعة الحال إلى مرجعية الفكرية أو المنطلقات المعرفية لدى صاحب التعريف، ولهذا سوف نقتصر على بعض التعريفات دون إغفال التعريفات التي لها علاقة بهذا البحث.

قبل الخوض في مفهوم النص لا بد لنا أن نتوقف مع دلالة مفهوم "النص" في اللغة، ونستقصى معانيها، حتى تكون الدراسة شاملة لجميع جوانب المفهوم، من أجل أيضا حصر معانيه، ثم بعد ذلك نحاول أن نلملم شتات التعاريف الاصطلاحية بالجمع والتوجيه والترجيح.

المطلب الأول: تعريف النص لغة واصطلاحا

تعريف النص في اللغة

جاء في لسان العرب في مادة (نصص): «النص: رفعك الشيء. نص الحديث ينصه نصا: رفعه. وكل ما أظهر، فقد نص... قال الأزهري: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، وكذلك النص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة، ونصص الرجل غريمه إذا استقصى عليه. الفقهاء: نص القرآن ونص السنة أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام»[1].

وهو كما جاء في مختار الصحاح: «نص الشيء أي رفعه، ومنه منصة العروس بكسر الميم، ونص الحديث إلى فلان: رفعه إليه، ونص كل شيء إلى منتهاه»[2]. وفي معجم التعريفات: النص هو: «ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، والنص: ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، وقيل: ما لا يحتمل التأويل»[3]. وفي المعجم الوسيط: «ويقال نصوا فلانا سيدا نصبوه والشيء رفعه وأظهره، ويقال نص الحديث رفعه وأسنده إلى المحدث عنه، وعند الأصوليين الكتاب والسنة ومن الشيء منتهاه ومبلغ أقصاه يقال بلغ الشيء نصه وبلغنا من الأمر نصه شدته»[4].

ونفس المعنى يقول صاحب تاج العروس: «أصل النص: رفعك للشيء وإظهاره فهو من الرفع والظهور ومنه المنصة.... نص الشيء (ينصه) نصا: حركه»[5]. ويقول أيضا «النص: الإسناد إلى الرئيس الأكبر. والنص: التوقيف. والنص: التعيين على شيء ما، وكل ذلك مجاز، من النص بمعنى الرفع والظهور»[6].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق جماعة من اللغويين، الطبعة الثالثة، سنة 1414 هـ، دار صادر – بيروت. (مادة: نصص) (7/ 97-98).

([2]) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة، 1420هـ/1999م، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا(ص312).

([3]) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، الطبعة الأولى 1403هـ/ 1983م، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان(ص241).

([4]) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، (2/ 926).

([5]) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية (18/178-179).

([6]) المرجع نفسه، (18/180).

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يظهر لنا أن المعاجم اللغوي كلها متفقة على أن دلالات "النص"، كالرفع، والإظهار، وجعل بعض الشيء فوق بعضه، وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، والتحريك، والتعيين على شيء ما، والتوقيف، إلا أن هذه المعاني المختلفة تنقسم في مجملها إلى الحقيقة والمجاز.

يقول ابن فارس صاحب مقاييس اللغة: «النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء... ونصصت الرجل: استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده. وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية»[1]. فالمعنى الحقيقي لكلمة هو الظهور والرفع، وهذا ما رجحه الزمخشري حيث جعل المعنى الحقيقي أو المعنى الرئيس في (النص) هو الرفع والانتصاب وما سوى هذا المعنى من المجاز[2].

تعريف النص في الاصطلاح

لقد شهد مصطلح "النص" تطورا دلاليا ملحوظا عبر مراحل التاريخ، وتعددت استعمالاته واختلفت باختلاف السياقات المعرفية، مما أضفى عليه طابعا تاريخيا واضحا. إذ لم تكن دلالته في بدايات العصر الإسلامي مماثلة لما هي عليه اليوم، وهذا ما سنسعى، بإذن الله تعالى، إلى تتبعه وتحليله.

فجاءت تعاريف الأصوليين للمصطلح (النص) بعدة إطلاقات، فكانت البداية تتسم بالشمولية والعموم، وكانت أقربا إلى المعاني اللغوية من حيث تعريفها الاصطلاحي، ومن بعد ذلك أصبحت ضيقة في إطلاقاتها، فكانت نتيجة ذلك الاختلاف حولها، حتى أن بعضهم[3] جعله من المشترك اللفظي[4]:

المرحلة الأولى: الفقهاء والجدليين وبعض الأصوليين

كان أول من استعمل مصطلح (النص)-حسب علمي-الإمام الشافعي في كتابه الأصولي (الرسالة) حيث يقول: «فجِمَاع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تَعَبَّدَهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه؛ فمنها: ما أبانه لخلقه نصاً

---

(1) ابن فارس (المتوفى: 395هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون طبعة، 1979م، (357/5).

(2) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، دار بيروت، بيروت، 1404هـ/1984م، (ص 635-636).

(3) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة: الأولى، 1413هـ/ 1993م، دار الكتب العلمية(ص196).

(4) المشترك: اسم مفعول من اشترك في كذا، أو من المشاركة في الشيء إذا اختلط بعضه ببعض، أو هو: المهم الذي لا يظهر معناه إلا بغيره. وفي الاصطلاح: اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين فأكثر بأوضاع متعددة، ك (عين)؛ فإنها تطلق على معان مختلفة بأوضاع متعددة مثل: العين الباصرة، والعين الجارية، وعين الذهب، والعين الجاسوس، ونحو ذلك. انظر: أصول السرخسي (126/1)، وبيان النصوص التشريعية ص: 100، وكشف الأسرار على أصول البزدوي (134/1)، والكوكب المنير (137/1).

مثلُ جمُل فرائضه في أن عليهم صلاةً وزكاةً وحجاً وصوماً، وأنه حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصِّ الزنا، والخمر، وأكل الميتة، والد، ولحم الخنزير، وبيَّن لهم كيف فَرْضُ الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا»[1].

يظهر لنا من كلام الامام الشافعي، أن مصطلح (النص) أطلقه على الكتاب والسنة، لأنه من خلال هذين المصدرين تستنبط الأحكام الشرعية، وهذا المعنى قريب للتعريف اللغوي؛ ويقول حول هذا التعريف أبو الحسين البصري: «فقد حَده الشَّافِعِي بِأَنَّهُ خطاب يعلم مَا أُرِيد بِهِ من الحكم سَوَاء كَانَ مُسْتقِلّا بِنَفسِهِ أَو علم المُرَاد بِهِ بِغَيْرِهِ وَكَانَ يُسَمِّي الْمُجْمل نَصًّا»[2].

وكما أن الإمام الشافعي ساوى بين النص والظاهر، فيقول الامام الحرمين: «إن الامام الشافعي يسمي الظواهر نصوصا في مجاري كلامه، وكذلك القاضي أبو بكر، وهو صحيح في أصل وضع اللغة، فإن النص معناه الظهور»[3]، ويقول في ذلك أيضا الإمام الغزالي: «- وهو يعدد إطلاقات النص: الأول: ما أطلقه الشافعي - رحمه الله - فإنه كان يسمي الظاهر نصا»[4]. وهو منطبق على اللغة، ولا مانع منه في الشرع[5].

واستمر هذا الاطلاق عند مجموعة من العلماء الجدليين بأن النص هو: «مجرد لفظ الكتاب والسنة» [6]، أو هو «كل سمعي كتابا أو سنة»[7]. يقول أبو مجتبى[8]: «الكتاب الكريم والسنة الشريفة بأقسامها الثلاثة: قول المعصوم، صلى الله عليه وسلم، وفعله، وتقريره»[9].

وهو ما يؤكده ابن حزم الأندلسي بقوله: «اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء»[10].

---

(1) محمد بن إدريس الشافعي (150 هـ - 204 هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الأولى، 1357هـ/1938م، مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر(ص21).

(2) أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي (ت 436 هـ - 1044 م)، المعتمد في أصول الفقه، ضبطه: خليل الميس (مدير أزهر لبنان)، الطبعة: الأولى، 1403هـ، دار الكتب العلمية – بيروت (1/294-295).

(3) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1887م، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان (1/152).

(4) المستصفى (ص196)، والبحر المحيط (1/461)، والرسالة (ص21).

(5) أبو حامد الغزالي، المستصفى (ص196).

(6) شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفي: 756 هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه 685 هـ)، تحقيق: الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م، دار الكتب العلمية – بيروت (1/215)؛ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة: الأولى، 1414هـ/ 1994م، دار الكتبي (1/204).

(7) الأنصاري: فواتح الرحموت، ج 1، ص 19.

(8) هو على مذهب الشيعة.

(9) الموسوي، النص والاجتهاد، تحقيق: أبو مجتبى، الطبعة الأولى، 1404هـ، سيد الشهداء- قم، (ص 10).

(10) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت 456 هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت (1/42).

وفي عرف الفقهاء استمروا في إطلاق النص على كل من كتاب الله عز وجل وعلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وقال أبو الحسين البصري: «قولنا: نص، في عرف الفقهاء، يقع على نص الله عز وجل، ونص رسوله [صلى الله عليه وسلم]»[1]. وهو ما حكاه ابن بدران: «ما دل على معنى كيفما كان، وهذا هو الغالب في كلام الفقهاء في الاستدلال، حيث يقولون: لنا النص والمعنى، ودل النص على هذا الحكم»[2].

وخلاصة القول: إن إطلاق لفظ "النص" في بدايات العصر الإسلامي، خصوصًا عند الأصوليين، جاء في سياق لم تكن فيه المصطلحات قد استقرّت بعد، فاستُخدم بما يدل عليه المعنى اللغوي الأصلي من الظهور والوضوح. وقد استمر هذا الاستعمال عند عدد من الفقهاء والجدليين، محافظين على دلالته اللغوية الأساسية.

المرحلة الثانية: عند الأصوليين

في هذه المرحلة، بدأت دلالة مصطلح "النص" تكتسب طابعا من الخصوصية والدقة، حيث شرع علماء الأصول، وخصوصا الفقهاء من الأحناف، في التمييز بين المصطلحات بحسب درجات وضوحها ودلالتها. وقد أدى هذا التمايز في نهاية المطاف إلى انقسام منهجي بين اتجاهين رئيسيين: جمهور العلماء من المتكلمين من جهة، والأحناف (الفقهاء) من جهة أخرى

_ الجمهور(المتلكمين)

عرف القاضي عبد الجبار النص «هو خطاب يمكن أن يعرف المراد به»، وهذا نقله أبو الحسين البصري في (المعتمد): «وذكر قاضي القضاة أن النص هو خطاب يمكن أن يعرف المراد به، واعلم أن النص يجب أن يشتمل على ثلاث شرائط:

1- أن يكون كلاما.

2- أن لا يتناول إلا ما هو نص فيه.

---

(1) أبو الحسين، المعتمد، (420/2).

(2) ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1401م (ص187)؛ وسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: 716هـ)، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م، مؤسسة الرسالة (555/1).

3- أن تكون إفادته لما يفيده ظاهرا غير مجمل»[1]

وبعد القاضي عبد الجبار نجد تعريف الخطيب البغدادي للنص بقوله: «كل لفظ دل على الحكم بصريحه، على وجه لا احتمال فيه»[2]. وهو نفس التعريف لأبي إسحاق الشيرازي.

لما جاء امام الحرمين أضاف قيدا جديدا، وهو أن النص لا يتطرق إليه التأويل فقال: «والمقصود من النصوص الاستقلال في إفادة المعاني على قطع مع انحسام جهات التأويلات وانقطاع مسالك الاحتمالات»[3].

وهو ما أكد عليه الامام الغزالي في (المستصفى)، فقال: «النص هو الذي لا يحتمل التأويل»[4]. ثم يضيف معنى ثالثا لدلالة (النص)، فيقول: «النص اسم مشترك يطلق في تعارف العلماء على ثلاثة أوجه:

الأول: ما أطلقه الشافعي - رحمه الله - فإنه سمى الظاهر نصا.

الثاني: الأشهر: ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا، لا على قرب ولا على بعد، كالخمسة مثلا فإنه نص في معناه لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد، ولفظ الفرس لا يحتمل الحمار والبعير وغيره.

الثالث: التعبير بالنص عما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل»[5].

فقد اشتهر المعنى الثاني (للنص) أي هو يدل على الحكم أو المعنى بدلالة قاطعة لا تحتمل التأويل، وهو ما عليه الجمهور من الشافعية[6] والمالكية [7] والحنابلة[8].

([1]) أبو الحسين البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه)295/1).

([2]) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الطبعة الثانية، 1421هـ، دار ابن الجوزي-السعودية، (232/1).

([3]) الإمام الجويني، البرهان في أصول الفقه (151/1).

([4]) الغزالي أبو حامد، المستصفى (ص196).

([5]) الغزالي أبو حامد، المستصفى (ص196).

([6]) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، (232/1). أبو إسحاق الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، (ص48). الغزالي أبو حامد، الجويني (أمام الحرمين)، البرهان (415/1).. الغزالي أبو حامد، المستصفى (ص196).

([7]) الباجي، أبو الوليد، سليمان بن خلف، الحدود في الأصول، بيروت: مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، 1973، ص 42. وابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد الحفيد. الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى، تحقيق: جمال الدين العلوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994، (ص 103).

([8]) آل تيمية. المسودة، مرجع سابق، (ص 513). ابن تيمية، شمول النصوص الأفعال العباد، مرجع سابق، (ص11).

-عند الأحناف (الفقهاء)

وأما الأحناف هم أيضا تطور عندهم مفهوم ودلالة (النص)، مع تطور العلوم الشرعية، فنجد أبو بكر الجصاص يقول: «النص: (كل) ما يتناول عينا مخصوصة بحكم ظاهر المعنى بين المراد فهو نص وما يتناوله العموم فهو نص أيضا»[1].

وهذا التعريف إذا تأملناه جيدا سنجده يشبه التعريف اللغوي وقريب من التعريف الامام الشافعي، ولكن اختلاف منهج الأحناف عن منهج المتكلمين، أدى إلى تباين بين تعاريفهم (للنص) واختلافها عن تعاريف الجمهور.

يقول الدبوسي في (التقويم) النص: «هو الزائد على الظاهر، بيانا إذا قوبل به»[2]. وعرفه كذلك البزدوي بقوله: «النص ما ازداد وضوحا بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة»[3]. وقال أيضا السرخسي رحمه الله تعالى: «أما النص فما يزداد وضوحا بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا، بدون تلك القرينة»[4].

ومن خلال التعاريف السابق نستشف أنها تتفق على اثبات الزيادة في الظهور والوضوح، وأن هذه الزيادة لم تكن من الصيغة نفسها، وإنما جاءت من المتكلم نفسه، حيث يعرف ذلك بقرينة السياق، وقد اتفق الأصوليون من الحنفية على التعريف الاصطلاحي (للنص): «هو اللفظ الذي يدل بنفس صيغته على معناه المقصود منه أصالة من سياقه، ويحتمل التأويل والتخصيص، احتمالا أقل من احتمال الظاهر، ويقبل النسخ في عهد الرسالة»[5].

خلاصة جامعة للمعنى اللغوي والاصطلاحي

وخلاصة القول: إن المفهوم الأصيل لـ"النص" في الثقافة الإسلامية يرتكز على الوضوح والقطع والبيان، سواء في دلالته اللغوية أو في استعمالاته الاصطلاحية، وهو ما يدل على أن "النص" لم يكن في التراث الإسلامي مجالا للغموض أو التعدد التأويلي غير المنضبط، بل كان دالا على ثبات المعنى ووضوح الدلالة، ومن هنا تميز النص الشرعي بمرجعيته القطعية واستقلاله عن المناهج التأويلية التي نشأت في سياقات معرفية مغايرة.

---

(1) الجصاص، أبو بكر، أحمد بن علي الرازي. الفصول في الأصول، تحقيق: عجيل النشمي، 1405هـ، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (ص 59).

(2) أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت 430 هـ)، تقويم الأدلة في أصول الفقه، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزهر لبنان، الطبعة: الأولى، 1321هـ/2001م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(ص116).

(3) عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، بدون طبعة وبدون تاريخ، دار الكتاب الإسلامي، (41/1).

(4) أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 483 هـ)، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهن (164/1).

(5) صالح محمد أديب، تفسير النصوص (1/ 149).

المبحث الثاني: مفهوم النص عند في الثقافة الغربية

بعد استعراض مفهوم "النص" في التراث العربي والإسلامي، ننتقل الآن إلى تحليل دلالاته في السياق الغربي، وذلك من خلال الوقوف على تعريفاته في المعاجم الغربية المتخصصة، واستعراض أبرز مقاربات المفكرين والفلاسفة الغربيين الذين ساهموا في بلورة هذا المفهوم وتطوّره ضمن الحقول اللسانية والتأويلية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم النص في المعاجم الغربية

يعرف القاموس الفرنسي (Petit Rebert) النص: بأنه مجموعة «الألفاظ والجمل التي تُكوّن نصًا أو عملًا مكتوبًا»[1]. أما التعريف الذي يعطيه القاموس الفرنسي "Petit Larousse" للنص فهو: «مجمل المصطلحات الخاصة التي نقرؤها عند كاتب، وهو عكس التعليقات، الترجمات... ».

إلا أن القاموسين كما يقول محمد إسماعيل يتفقان على الأصل اللاتيني لكلمة نص. (Textus) ومعناه النسيج (Tissu) ومنه تطلق كلمة (Textil) على ما له علاقة بإنتاج النسيج بدءا بمرحلة تحضير المواد وانتهاء مرحلة النسيج النهائي وبيعه. من هنا كان النص عبارة عن «نسيج» من الكلمات يترابط بعضها ببعض[2].

وهذا ما أكد عليه محمد مفتاح حين أرجع مصطلح (النص) إلى ما تدل عليه كلمة (النسيج): «في المجال المادي الصناعي، وقد نتج عنها اشتقاقات لا تخرج عن هذا المعنى الأصلي، ثم نقل هذا المعنى إلى نسيج النص، ثم اعتبر النص نسجا من الكلمات»[3]. كما ترتبط هذه الكلمة بعدة دلالات قريبة من معنى النص اصطلاحا ومنها: « دقة التنظيم، وبراعة الصنع، والجهد، والقصد، والكمال والاستواء»[4].

ومن خلال مما سبق يمكن القول إن لفظة (texte) مشتقة من الأصل اللاتيني (Textus) الذي يدل على الحياكة والنسيج واستعمل كمقابل للنص عند العرب.

---

(1) (Ensemble des termes)، des phrases constituant un écri، (une œuvre écrite).

(2) ينظر: التراكم العلامتي بين النص والمكتوب والنص المنطوق، د. محمد إسماعيل بصل، بحث منشور في مجلة المعرفة، العدد 370، 1994م، ص: 66، مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هنية من، ديتر فيهجر، ترجمة فالح بن شبيب العجمي(ص4).

(3) محمد مفتاح، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي، الطبعة الأولى، 1999م، المركز الثقافي العربي، المغرب- الرباط(ص16).

(4) ينظر: عبد القادر شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص(ص 17) عن: عبد الخالق فرحان شاهين، أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، 2012، جامعة الكوفة(ص 7).

المطلب الثاني: مفهوم النص في الفكر الغربي

يعد مصطلح النص من المصطلحات التي تشغل حيزا كبيرا في الفكر الغربي، وأخذت حقها من الدراسة والبحث، فقد تعددت المدارس اللغوية واختلفت تعاريف الباحثين حسب مشاربهم، أضف إلى ذلك المراحل التي مر بها المصطلح من المرحلة الاجتماعية، حتى المرحلة الحرة، مرورا بالبنيوية إلى السيميائية، لدى كان من الصعب أن نجد تعريفا جامعا مانعا، ولهذا سأحاول أن أقتصر على الأهم بشكل مختصر دون إطالة:

من خلال قراءة مجموعة من تعريفات المنظرين الغربيين ت لمصطلح (النص)، وجدت أنه يمكن تقسيمها إلى أربعة اتجاهات:

<u>الاتجاه الأول: تعريف النص من خلال عناصره الداخلية</u>

- هاليداي (M. Halliday) ورقية حسن (R. Hassan) أن كلمة (نص): «تستخدم في علم اللغة للإشارة إلى أي فقرة منطوقة أو مكتوبة مهما طالت أو امتدت، والنص هو وحدة اللغة المستعملة، وليس محددا بحجمه... والنص يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة... والنص لا شك أنه يختلف عن الجملة في النوع»[1].

-وأما جاك ديريدا (Jacques Derrida) يؤكد قائلا: «لا يوجد شيء خارج النص»[2].

-يقول تودوروف (Todorove) أن: «مفهوم النص لا يتموضع في نفس المستوى مع مفهوم الجملة أو العبارة أو المركب.... الخ، وبهذا المعنى يجب تمييز النص عن الفقرة التي تمثل وحدة مطبعية لعدد من الجمل. يمكن أن يكون النص جملة، كما يمكن أن يكون كتابا بأكمله»[3]. وهو أيضا حسب رأيه: «النص إنتاج لغوي منغلق على ذاته، ومستقل بدلالاته، وقد يكون جملة، أو كتابا بأكمله «[4].

([1]) (Halliday. M. A. K and ROUQUOYA HASSAN، cohesion in English، Longman، London، 1 2 :p.).

([2]) كريستوفر نورس، التفكيكية – النظرية والتطبيق، ترجمة رعد عبد الجليل مراد، 1981م، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية (ص: 48).

([3]) ينظر: فرحان بدري الحربي، الأسلوبية في النقد العربي الحديث، دراسة في تحليل الخطاب، الطبعة الأولى، 2003م، مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع (ص 38).

([4]) محمد عزام، النص الغائب، (ص14).

وأما برينكر (Brinker) وإيزنبرج (Izenberg) وشتاينتز (SHteinits) وغيرهم: «أن النص تتابع مترابط من الجمل، ويستنتج من ذلك أن الجملة بوصفها جزء صغيرا ترمز إلى النص، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو علامة تعجب، ثم يمكن وصفها على أنها وحدة مستقلة»[1].

- دريسلر Derssler أن: «النص هو القول المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته»[2].

فالنص حسب التعاريف السابقة لا يقاس بالطول والحجم، وإنما يقاس بالاكتمال والاستقلالية لأنه منغلق عن ذاته، لذلك قد يكون كلمة أو جملة، أو مجموعة من الجمل شريطة أن تكون هذه الجمل في نظام يربط بينهما ويحدد علاقة بين عناصره[3].

الاتجاه الثاني: تعريف النص من خلال ارتباطه بالإنتاج الأدبي

-جوليا كريستيفا (Julia Kristeva): «إن النص جهاز عبر[=نقل] لساني، يعيد توزيع نظام اللسان عن طريق ربطه بالكلام التواصلي، راميا بذلك إلى الإخبار المباشر، مع مختلف أنماط الملفوظات السابقة والمعاصرة»[4].

- أما رولان بارت (Barthe) جعل النص: « عبارة عن ممارسة دلالية يعيد للكلام طاقته الحيوية الفاعلة وينهض بها فاعل متعدد الجوانب، وهذا يقتضي أن النص إنتاجية مستمرة العطاء، يتفاعل فيها كاتب النص مع قارئ النص أو متلقيه، لذلك فهو يعتمل طول الوقت ولو كان مثبتا، فإنه لا يكف عن الاعتمال وعن تعهد مدارج الإنتاج»[5].

- ويلخص فان ديك مفهوم النص بأنه: «عبارة عن ممارسة نصي»[6].

فهذا الاتجاه يعرف لنا النص باعتباره عمل أدبي مؤلف من كلمات منسقة ومنظمة، وتعرض بشكل ممنهج، والنص هنا ليس منغلق كالاتجاه الأول بل منفتح ومتجدد على حسب فهوم قرائه ومتلقيه حتى لو كان مثبت بالكتابة.

---

(1) برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة محمود جاد الرب، الطبعة الأولى، 1987م، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة (ص 188).

(2) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص (ص 215.).

(3) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص (ص 13).

(4) جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، الطبعة الثانية، 1997م، دار توبقال، المغرب، (ص13).

(5) روالن بارت، آفاق التناصية" المفهوم والمنظور"، ترجمة محمد خير البقاعي، الطبعة الأولى، 2013م، جداول-لبنان (ص46-48).

(6) فانديك، النص بنياته ووظائفه "مدخل أولي إلى علم النص"، ترجمة محمد العمري، بدون طبعة، 1996م، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء (ص54).

الاتجاه الثالث: تعريف النص من خلال ربطه بالكتابة

بول ريكور (Pool Rychor): «وهو منظور إيصالي، فالنص هو كل خطاب تثبته الكتابة، إذ هو أداء لساني وانجاز لغوي يقوم به فرد معين»[1]، لأن الكتابة هي من تضمن استمرارية والنص وبقاءه في الوجود دون أن يعتريه النسيان والضياع، وهي التي أيضا تميزه عن الكلام.

الاتجاه الرابع: تعريف النص من خلال ربطه بالعناصر الخارجية

يربط بوجراند (De Beaugrande) بين النص وعناصر خارجية، ويؤكد على ارتباط النص بعناصر خارجية تجعل منه ذا معنى، فيقول: «ينبغي للنص أن يتصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات، والتوقعات، والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف، أما التركيب الداخلي للنص فهو سياق البنية»[2].

أما تمييز بين ما يعد نصا وما لا يعد نصا فلا يتم بمثل هذه المقارنة الآلية أي ما يطابق القواعد وما لا يطابقها، فكون النص مقبولا أو غير مقبول يتم بحسب درجية معقدة لا بحسب تقابل ثنائي، ومما ينص بذلك دائما الاعتماد على تحفيز يتم بحسب دوافع الموقف، وأن النصوص الأدبية ذات القيمة هي التي لها واقع تنطلق منه، وليس بعناصره الداخلية من بنية الجملة، بل النص يحدد على أساس واقعه التطبيقي[3].

وخلاصة القول إنه لو تمعنا جيدا في التعاريف السابقة سنجد كل واحدة من التعاريف تصلح لمجال ما من مجالات البحث، فتعريف الاتجاه الأول للنص ينطبق على مميزات النص الديني، وتعريف الاتجاه الثاني للنص يصلح أن يكون مفهوما للنص الأدبي، أما تعريف الاتجاه الثالث للنص يصلح أن يطلق على النصوص الوثائقية، والتعريف الأخير للنص يصدق على كلا النصين الاجتماعي والتاريخي معا.

المبحث الثالث: مفهوم النص في الفكر العربي المعاصر (نصر حامد أبو زيد)

بعد أن بينا مفهوم "النص" في التراث العربي والإسلامي، وأن له دلالة على اثبات الزيادة في الظهور والوضوح، في المقابل نجد مفهوم "النص" في الثقافة الغربية يدل على الغموض وعدم الوضوح، لذلك، ظل الفكر الغربي عبر التاريخ يبحث عن حلول للتناقضات والمشكلات التي تعاني منها النصوص الدينية، وخاصة الكتاب المقدس. وقد اهتدى

---

(1) منذر عياشي، مقالات في الأسلوبية، بدون طبعة، 2003م، اتحاد الكتاب العرب، دمشق (ص 38).
(2) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والاجراء، ترجمة تمام حسان، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م، عالم الكتب، القاهرة، (ص 91).
(3) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والاجراء، (ص90-91).

المفكرون الغربيون إلى مناهج جديدة، من بينها التأويل (الهيرمنيوطيقا) ومناهج تحليل النصوص الأدبية. وبفضل هذه المناهج، تمكنوا من تحقيق نتائج باهرة، حيث استطاعوا معالجة إشكالات أرقتهم طويلا.

وقد تأثر بعض أبناء المسلمين، من بني جلدتنا، بما حققه الغرب في مجال تحليل النصوص الدينية، فانبهروا به، وسعوا إلى نقل تلك المناهج وأساليبها من سياقها الأصلي (نصوص الكتاب المقدس) إلى ميدان التراث الإسلامي والعربي، دون مراعاة للفروق الجوهرية بين السياقين والثقافتين.

ولم ينتبه هؤلاء إلى أن مفهوم النص في التراث الإسلامي يختلف جذريا عن مفهومه في الثقافة الغربية؛ فالقرآن الكريم، على سبيل المثال، نص إلهي معجز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو محفوظ بحفظ الله تعالى، أما الكتاب المقدس، فهو مجرد كتابات بشرية، كتبت عبر حقب تاريخية متباعدة، وقد طالها التحريف والزيادة والنقصان. فكيف يجوز التسوية بين هذين النوعين من النصوص، ووضعهما في كفة واحدة؟

ومع ذلك، أصر بعض المفكرين[1] العرب المنبهرين بالثقافة الغربية على تجاهل هذه الفروق، وحاولوا إسقاط مناهج التأويل الغربية على النص القرآني، ومن أبرز هؤلاء: **نصر حامد أبو زيد** دافع فيه عن هذا الطرح.

المطلب الأول: نبذة تعريفية بنصر أبو زيد

ولد نصر حامد أبو زيد (1943) في قرية قحافة بالقرب من طنطا، وهو مفكر وباحث مصري عمل أستاذا جامعيا متخصصا في الفكر الإسلامي، كان قد تخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام 1972، ثم واصل دراساته العليا في الجامعة ذاتها، حيث حصل على درجة الماجستير عام 1976 عن رسالته حول "التأويل العقلي عند المعتزلة"، ثم نال الدكتوراه عام 1981 عن "فلسفة التأويل عند ابن عربي".

كانت لنصر حامد أبو زيد بعثتين، الأولى إلى الولايات المتحدة (1978) والثانية إلى اليابان، حيث تعرف على مناهج التأويل الحديثة وعلم الألسنيات خلالها، ما أثر بشكل كبير في مشروعه التأويلي. كما صدرت له عدة مؤلفات، منها: «مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن» و«نقد الخطاب الديني». له عدد من المؤلفات المهمة بالإضافة لهذين الكتابين، كتاب «النص، السلطة، الحقيقة» وكتاب «إشكاليات القراءة وآليات التأويل»، وكتاب «الخطاب والتأويل»،

(1) ومن **هؤلاء نجد** محمد عابد الجابري صاحب مشروع "نقد العقل العربي"، وعبد الله العروي صاحب "مفهوم الحرية" و"مفهوم الإيديولوجيا"، و"ثقافتنا في ضوء التاريخ"، و"العرب والفكر التاريخي". ومنهم أيضا محمد أركون صاحب مشروع "نقد العقل الإسلامي"، وكتاب "من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني"، و الطيب تيزيني صاحب مشروع "رؤية جديدة للفكر العربي"، و"النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة"، وأدونيس صاحب "الثابت والمتحول"، و حسن حنفي صاحب مشروع "من العقيدة إلى الثورة"، و نصر حامد أبو زيد صاحب "نقد الخطاب الديني" و "إشكاليات القراءة وآليات التأويل" و "النص والسلطة والحقيقة"، وصادق جلال العظم صاحب نقد الفكر الديني، وعلي حرب صاحب "نقد الحقيقة"، وحسن حنفي صاحب "التأويل الموضوعاتي للقرآن" وواضع مقدماته وقواعده المستوحاة من الحداثة الغربية، و محمد شحرور صاحب "الكتاب والقرآن"...

وكتاب «التجديد والتحريم والتأويل»، وهو آخر كتبه، وله أهمية خاصة حيث يشمل دراسته «مقاربة جديدة للقرآن، من النص إلى الخطاب، نحو تأويلية إنسانوية».

بسبب انحراف أفكاره أدت إلى ردود فعل قوية في الأوساط الأكاديمية، وبلغ الخلاف أوجه عام 1995 عندما قضت المحكمة بالتفريق بينه وبين زوجته بتهمة "الردة" بعد امتناعه عن نطق الشهادة أمام القضاء، بعد ذلك تم رفض ترقيته إلى درجة أستاذ، على إثر هذا الأمر، انتقل أبو زيد للإقامة في هولندا، حيث قام بالتدريس في جامعة ليدن، على الرغم من محاولاته غير الموفقة للعودة إلى جامعة القاهرة بالرغم من صدور قرار ترقيته رسميا.

قام بزيارات متفرقة إلى مصر، وألقى محاضرات في مؤسسات بارزة مثل مكتبة الإسكندرية، إلى أن وافته المنية في يوليوز 2010.

المطلب الثاني: مشروع نصر حامد أبوزيد

يزعم أبو زيد أن مشروعه مؤسس على مبدأ "العقلانية" و"العلمية" في تناول النص، إلا أنه يغض الطرف عن غنى التراث الإسلامي في تأصيل مفهوم النص وضبط دلالاته من خلال علم أصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلوم اللغة، في حين نجده يحاول فرض تصور مستورد من بيئة معرفية مغايرة، عبر إعادة تعريف النص القرآني بما يتوافق مع مفاهيم الحداثة الغربية، متجاهلا الخصوصيات العقائدية والتشريعية التي تميز النص القرآني عن غيره.

كما يبقى مشروعه في جوهره خاليا من أي إضافة نوعية إلى الحقل الإسلامي، لأنه يقوم أساسا على نقل مباشر واختزالي لمفاهيم ومناهج التأويل الغربية، وإسقاطها على النص القرآني، دون مراعاة للاختلاف الجوهري بين طبيعة النصين؛ بل يغفل تماما عن الأصول المفهومية والمرجعية التي تبلور من خلالها "مفهوم النص" في التراث الإسلامي، كما سبق توضيحه.

لذلك، تتجلى خطورة المشروع الذي تبناه نصر حامد أبو زيد في اعتماده على عدد من المقاربات المعرفية التي تمثل تهديدا مباشرا لمرجعية النصوص الشرعية، وذلك من خلال تفكيك بنيتها، وزعزعة وعي المؤمنين، والتشكيك في إيمانهم. وأبرز هذه الآليات والمقاربات ما يلي:

1. التأويل الهرمنيوطيقي (Hermeneutics)

يرتكز أبو زيد في مشروعه على فكرة إخضاع النص القرآني للتأويل غير المنضبط، باعتباره "نصا مفتوحا" قابلا لتعدد القراءات والدلالات بلا حدود. ومن ثم، فإن المعنى لا يستمد من النص ذاته، بل ينتج في ضوء أفق القارئ وشروطه الثقافية والاجتماعية.

وهذا المنظور يفضي إلى إلغاء البنية التوجيهية للنص، وتحويله إلى كائن لغوي محايد يخضع بالكامل لأهواء المتلقي وتصوراته. يقول أبو زيد صراحة: «تعد الهرمنيوطيقا الجدلية عند جادامر، بعد تعديلها من خلال منظور جدلي مادي، نقطة بدء أصيلة للنظر إلى علاقة المفسر بالنص، لا في النصوص الأدبية ونظرية الأدب فحسب، بل في إعادة النظر في تراثنا الديني حول تفسير القرآن» [1].

وهذا التصور يتجاوز الاعتراف المشروع بتعدد مستويات الدلالة إلى نفي أي مرجعية تفسيرية ضابطة، مما يهدد استقرار المعنى، ويفتح الباب أمام فوضى تأويلية لا تنتهي.

2. المقاربة التاريخانية (Historicism)

يتعامل أبو زيد مع النص القرآني باعتباره نصا ولد في سياق تاريخي محدد، وبالتالي فهو - بحسب زعمه - نتاج بشري ثقافي تشكل بفعل الواقع وتفاعلاته السياسية والاجتماعية. ووفقا لهذا المنظور، فإن فهم النص لا يتحقق إلا من خلال عزله عن مصدره الإلهي وربطه بالشروط الزمانية والمكانية التي أنتج فيها؛ فيقول: «محاولة البحث عن مفهوم للنص سعي لاكتشاف العلاقات المركبة لعلاقة النص بالثقافة من حيث تشكله بها أولا، وعلاقته بها من حيث تشكيله لها ثانيا»[2].

ويؤكد طه عبد الرحمن أن هذا النمط من القراءة يسعى إلى تاريخية النص ونزعه من سياقه المقدس: «القراءة الحداثية تهدف إلى وضع النص في حالة إشكالية منفتحة على احتمالات متعددة، تقبل تأويلات غير متناهية، ولا ميزة لتأويل على آخر»[3].

---

[1] إشكاليات القراءة وآليات التأويل (ص49).
[2] مفهوم النص دراسة في علوم القرآن (ص32).
[3] طه عبد الرحمن، روح الحداثة (ص180)

وهذا التوجه يتعارض جذريا مع مقاصد التفسير الإسلامي، الذي يستحضر السياقات التاريخية لفهم المعنى دون أن يلغي التجاوز الإلهي للتاريخ في صياغة النص ومحتواه.

وقد بين د. محمد الحيرش أن التعامل التفسيري مع سياقات التنزيل لم يكن بغرض رد النص إلى زمنه، بل لتوضيح معانيه وأبعاده: «إنهم لا يتوخون بذلك إيجاد شروط محددة تتيح لهم ضبط تاريخية النص، وإنما يتوخون البحث عن الشروط الموضوعية التي تتيح لهم إمكان الفهم والتفسير»[1].

3. العقلانية

يدعو نصر حامد أبو زيد إلى التحرر مما يكبح جماح العقل، بما في ذلك سلطة النصوص الشرعية، ولو أدى ذلك إلى تعطيل دلالاتها القطعية أو تأويلها تأويلا بعيدا يتناقض مع مقاصدها الأصلية. وقد اعتبر العقل المرجعية المطلقة في التعامل مع النصوص من حيث فهمها أو تأويلها، فيقول: «العقلانية هي الدعوة للتحرر من سلطة النصوص، سلطة الماضي الطاغية التي تحتمي بها الديكتاتورية والطغيان والاستبداد، ويزدهر تحت مظلتها الفساد. التحرر من سلطة النصوص ليس إلغاء للنصوص أو دعوة للتخلص منها، بل دعوة لتسليط ضوء العقل عليها، وقراءتها قراءة سياقية في ضوء تاريخها وتاريخ الفاعلين الاجتماعيين الذين أنتجوها. النصوص الدينية – القرآن والأحاديث النبوية – لها سياق لا يصح تجاهله أيضا، وهذه النصوص الدينية تكتسب سلطتها لا بذاتها. هي في ذاتها لا سلطة لها، إنما منحها البشر، الذين يؤمنون بها هذه السلطة. بعبارة أخرى، إنها السلطة الإنسانية، النابعة من الإيمان، هي التي تضفى على النصوص»[2].

4. أنسنة القرآن الكريم

يقوم هذا التصور على نزع القداسة عن النص القرآني، والتعامل معه كنص بشري محض، يمكن دراسته بأدوات التحليل الأدبي والسيميائي، كما تدرس النصوص الأدبية والأسطورية الأخرى.

صرح أبو زيد بذلك منذ مقدمة كتابه، قائلا: «النص في حقيقته وجوهره منتج ثقافي... وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية»[3].

---

(1) النص وآليات الفهم (ص201)

(2) نصر حامد أبو زيد، مقال إشكالية العقل والوحي (النقل)، 2025/07/10، https://ibn-rushd. org/

(3) مفهوم النص، (ص24)

ويمضي في تحليل السياق الثقافي للقرآن كما لو أنه تجربة بشرية لغوية، فيقول: «تحول الشعر إلى أن يكون إطارا مرجعيا لتفسير القرآن... فالأمر لا يعدو أن يكون تغيرا ثقافيا من الشعر إلى القرآن»[1].

ويلاحظ طه عبد الرحمن أن "أنسنة" القرآن تقوم على رفع عائق القداسة، وتحويل النص إلى مجرد وثيقة لغوية تاريخية: «تعد الأنسنة أهم آلية لهذه المقاربة، وتستهدف أساسا رفع عائق القدسية، ويتمثل هذا العائق في اعتقاد أن القرآن كلام مقدس»[2].

غير أن هذه الرؤية تغفل الطبيعة المزدوجة للقرآن: كونه خطابا لغويا من جهة، ووحيا إلهيا متجاوزا من جهة أخرى، وأن نقطة التفاعل بين النص والتاريخ هي اللغة، لا بشرية النص.

وقد نبه د. عبد الرحمن العضراوي إلى هذا بقوله: «فالوحي ليس معطى أنتجته الثقافة العربية، بل فعل شرعي في التاريخ، اتخذ مسلك اللغة وسيلة للتغيير الشمولي... ولا يمكن نزع التعالي عنه لمجرد أنه استخدم بلغة بشرية»[3].

خاتمة

يتضح مما سبق أن مفهوم "النص" في التراث الإسلامي يتميز بوضوح دلالي ومنهجي راسخ، فقد ارتبط في أذهان العلماء بصفته دليلا قطعيا في الدلالة والثبوت، لا يقبل التأويل ولا النسخ، ويحتكم إليه باعتباره مرجعيا نهائيا للفهم والاستنباط. وعلى الرغم من اتساع الجهود العلمية في ضبط هذا المفهوم وبيان حدوده ووظائفه، فإن بعض المفكرين المعاصرين وقعوا في مغالطة منهجية، حين نقلوا المفهوم الغربي للنص إلى البيئة الإسلامية دون مراعاة للفارق الجوهري في السياق العقدي والتاريخي والثقافي بين المرجعيتين.

ففي الفكر الغربي، ظهر مفهوم النص في ظل إشكالات بنيوية في الكتاب المقدس، الذي يعاني من التناقض والتحريف والتعددية النصية، مما أفرز حالة من اللايقين النصي، وأدى إلى تطوير مقاربات تأويلية مفتوحة (كالهيرمنيوطيقا) تخضع النص لسلطة القارئ، وهذا ما لا يصح إسقاطه على النص القرآني، الذي يتميز بوحدة المصدر، وسلامة النص من أي تناقض داخلي، وثبوت المعنى ووضوح الدلالة.

([1]) المرجع نفسه، (ص141)

([2]) روح الحداثة، (ص178)

([3]) مقال: النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل، موقع الرابطة المحمدية للعلماء، 2025/07/10، www.arrabita.ma

إن استيراد هذه المناهج الغربية وإسقاطها على النص القرآني دون مراعاة للخصوصية الدينية والمعرفية لا يؤدي إلا إلى زعزعة مرجعية الوحي، وتمييع الثوابت، وفتح الباب أمام قراءات نسبية تفرغ النص من محتواه الشرعي. ومن ثم، فإن الحفاظ على مفهوم "النص" كما رسخه علماء الأمة، ضرورة معرفية ومنهجية، من أجل صيانة المرجعية الإسلامية من الانحراف والتشويه، وإبقاء الوحي في مقامه الأعلى: مصدرا للهداية، ومعيارا للفهم، وحاكما على الفكر لا محكوما به.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: المصادر التراثية والعربية

1. ابن حزم، علي بن أحمد، *الإحكام في أصول الأحكام*، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
2. ابن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
3. ابن منظور، *لسان العرب*، تحقيق جماعة من اللغويين، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
4. البصري، أبو الحسين، *المعتمد في أصول الفقه*، ضبط: خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية، 1403هـ.
5. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، *كتاب التعريفات*، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
6. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي، *الفصول في الأصول*، تحقيق: عجيل النشمي، وزارة الأوقاف الكويتية، 1405هـ.
7. الجويني، إمام الحرمين، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية، 1998م.
8. الخطيب البغدادي، *الفقيه والمتفقه*، ط2، دار ابن الجوزي، السعودية، 1421هـ.
9. الدبوسي، أبو زيد عبيد الله، *تقويم الأدلة في أصول الفقه*، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، 2001م.
10. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.
11. الزبيدي، مرتضى الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
12. الزركشي، بدر الدين، *البحر المحيط في أصول الفقه*، ط1، دار الكتبي، 1994م.
13. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، *أساس البلاغة*، دار بيروت، 1404هـ/1984م.
14. السبكي، تاج الدين، *الإبهاج في شرح المنهاج*، ط1، دار الكتب العلمية، 1984م.
15. السرخسي، محمد بن أحمد، *أصول السرخسي*، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند.
16. الشافعي، محمد بن إدريس، *الرسالة*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1938م.
17. صلاح فضل، *بلاغة الخطاب وعلم النص*، دار الفكر.

18. طه عبد الرحمن، *روح الحداثة*، المركز الثقافي العربي.
19. الطوفي، سليمان بن عبد القوي، *شرح مختصر الروضة*، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1987م.
20. الغزالي، أبو حامد، *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، 1993م.
21. مجمع اللغة العربية، *المعجم الوسيط*، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م.
22. محمد خطابي، *لسانيات النص*، دار توبقال.
23. محمد عزام، *النص الغائب*، دار طلاس.
24. محمد مفتاح، *المفاهيم: معالم نحو تأويل واقعي*، ط1، المركز الثقافي العربي، الرباط، 1999م.
25. منذر عياشي، *مقالات في الأسلوبية*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.
26. نصر حامد أبو زيد، *إشكاليات القراءة وآليات التأويل*.
27. نصر حامد أبو زيد، *مفهوم النص*، المركز الثقافي العربي.

ثانيا: المراجع الأجنبية والمترجمة

28. جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال، 1997م.
29. رولان بارت، آفاق التناصية، ترجمة: محمد خير البقاعي، جداول، 2013م.
30. فان دايك، النص بنياته ووظائفه، ترجمة: محمد العمري، إفريقيا الشرق، 1996م.
31. روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، 1998م.
32. كريستوفر نورس، التفكيكية: النظرية والتطبيق، ترجمة: رعد عبد الجليل، دار الحوار، 1981م.
33. Halliday & Hasan, Cohesion in English, Longman, London.

ثالثا: المقالات والمو اقع الإلكترونية

34. نصر حامد أبو زيد، «إشكالية العقل والوحي»، موقع ابن رشد، 2025/07/10.
35. مقال: «النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل»، موقع الرابطة المحمدية للعلماء، 2025/07/10.